رد "الجيش الوطني السوري" على تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" حول مزاعم ارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان

إعداد إدارة التوجيه المعنوي

1441-2019

رد "الجيش الوطني السوري" على تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" حول مزاعم ارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان

نشرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" على موقعها الرسمي[1]، في (تاريخ٢٧نوفمبر/تشرين الثاني) تقريراً بعنوان "سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في المناطق الآمنة"، تبعه عنوان فرعي "إعدامات خارج القانون، ومنع العودة من قِبل جماعات مسلّحة تدعمها تركيا" وتضمّن التّقرير عدداً من المزاعم حول انتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها "الجيش الوطني السوري".

وإنّنا في "الجيش الوطني" إذ نثمّن عمل المنظّمات الإنسانيّة والحقوقيّة، وسعيها في تعزيز حقوق الإنسان، ندعوها للتحلّي بمزيد من الموضوعيّة والدّقّة في تقاريرها، وندعو منظّمة "هيومن رايتس ووتش" لسحب تقريرها لما يتضمّنه من مغالطات علميّة ومنهجيّة، ويفتقر إليه من موضوعيّة وحياديّة، ويطلقه من أحكام وتعميمات منافِية للواقع، ولما يغفله من انتهاكات، تقوم بها ميليشيا "PYD"الإرهابية في ذات المنطقة الّتي يتناولها التّقرير.

وفيما يلي ردّ مقتضَب حول ما تضمّنه تقرير "هيومن رايتس ووتش" من مغالطات:

أولاً: عنوان التقرير

جاء عنوان التّقرير منافياً لمضمونه، وغير متوافق مع ما جاء فيه، حيث إنّ عنوان التقرير:

"سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في المناطق الآمنة"، يفترض فيه مناقشة الانتهاكات كافّة في "المناطق الآمنة"، إلّا أنّ التقرير اقتصر على مزاعمه بحقّ انتهاكات "الجيش الوطني" وأغفل في الوقت ذاته ما ترتكبه ميليشيا "PYD"الإرهابية بحقّ المدنيين في المنطقة، من تنفيذ تفجيرات إرهابيّة، باستخدام السّيارات والدرّاجات المفخّخة، وزرع للألغام في المناطق السكنيّة قبل الانسحاب، واستخدام بعض المدنيين دروعاً بشريّة، وإرغام العديد منهم على مغادرة المنطقة معهم.

وإنّ إغفال تلك الجرائم التي ترتكبها ميليشيا "PYD" الإرهابيّة التي راح ضحيّتها العشرات من المدنيين، وعدم تتبّعها واستقصائِها، توحي بانحياز واضح لدى معدّي الّتقرير، وغياب للمهنيّة والموضوعيّة فيه، مع أنّ عنوان التقرير يُفترض فيه مناقشة الانتهاكات الحاصلة بالمنطقة كافّةً بغضّ النّظر عن الجهة المتسبّبة فيها.

ثمّ إنّ العنوان الفرعي المرفق بالّتقرير "إعدامات خارج القانون ومنع العودة من قِبل جماعات مسلّحة تدعمها تركيا" يحتوي على تعميم قائم على شهادات عشَرة أفراد غير حياديّين فقط، ومن المعروف أكاديميّاً، حجم المخاطر التي ينطوي عليه التّعميم في مثل هذه الحالات، وزيف الأحكام التي تُبنى عليه، والتي تُكوّن في الغالب أحكاماً مسبقَة حُشدَت الأدلّة لها، وليست أحكاماً موضوعيّة بُنيت على تلك الأدلّة.

[1] انظر: هيومن رايتس ووتش، سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في المناطق الآمنة، الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/27/336083

ثانياً: شهادات التقرير

اعتمد التّقرير على شهادة عشَرة أفراد، منهم طبيبان وثلاثة من أقارب الضّحايا، بحسب وصف التّقرير، إلا أنّه يبدو واضحاً من شهادات الشّهود، انحيازهم لرواية ميليشيا "PYD" الإرهابية إن لم يكونوا أعضاء فيها، ومناصرين لها في الأقلّ، ما يجعلهم طرفاً لا يُمكن الوثوق به، بل إنّ الغريب هو تصوير أحد الشهود، لقريبه على أنّه سائق سيارة إسعاف، وناشط إنساني مدني، في حين احتوى حسابه على فيسبوك صوراً له بالزّيّ العسكري وهو يحمل السّلاح، إلّا أنّ "هيومن رايتس ووتش" مع ذلك، وثّقت مقتله بصفته انتهاكاً للعاملين في الحقل الإنساني مضيفة أنّه "ليس هناك ما يشير إلى أنّه في(١١ أكتوبر/تشرين الأول) كان ضالعاً في أيّ شيء غير الأنشطة الإنسانية" في تناقض غريب منها، ودليل على عدم مهنيّة معدِّي التقرير'، وعدم مصداقيّة الشهود الّذين استقى التّقرير معلوماته منهم، وبنى أحكامه وتعميماته عليها!

ثمّ إنّ الشهادات جميعها فيما يبدو كانت من أشخاص منتمين للمكوّن الكردي الأصيل، إلا أنّه بدا واضحاً في الوقت ذاته كونُ الشهود موتورين متحاملين على المكوّن العربي.

وإضافة إلى ذلك فإنّ غياب شهادات المكوّن العربي، يعزّز الانقسام والتّفرقة على أساس قومي، التي تدّعي المنظّمة الدعوة لتجنّبها، وينتصر لفكرة "المظلومية الكردية" التي تحاول ميليشيا "YPD" التّرويج لها واستثمارها، في بناء كيانها الإرهابي في المنطقة.

ثالثاً: تسيس التقرير

إنّ تصريحات "سارة ليا ويتسن" مديرة قسم الشّرق الأوسط في " هيومن رايتس ووتش " أنّ "الإعدامات، ونهب الممتلكات، ومنع عودة النّازحين إلى ديارهم هي أدلّة دامغة على أنّ "المناطق الآمنة" المقترحة من تركيا لن تكون آمنة. خلافاً للرّواية التركية بأنّ عمليتها ستنشئ منطقة آمنة"، يوحي بتسيس التّقرير للهجوم على تركيا، والطّعن في أهداف العمليّة، لبعض الشّهادات غير الحياديّة، وإنّ قولها إنّ المنطقة "لن تكون آمنة" عوضاً عن قولها "ليست آمنة" في أقلّ تقدير، يحمل تنبّؤاً سلبيّاً بمستقبل المنطقة وحكماً مسبقاً حولها، غير مسنود إلى أدلّة منطقيّة، ويوحي بتشفٍّ واضح من الدّور التّركي، نابع عن موقف شخصي لمديرة قسم الشّرق الأوسط، التي من المفترض أن تحتفظ بتنبّؤها لنفسها، ولا يصدر وينشر على صفحات منظّمة من المفترض أنّها إنسانيّة حقوقيّة حياديّة، تُعنى برصد الانتهاكات والتّوصية بتجاوزها، ليست ذات توجّهات سياسيّة، تبشّر بفشل سياسات الدّول، وتُعنى بتكذيب أهدافها وإستراتيجياتها، دون أدنى درجات الموضوعية والمِهنية.

وفي كل الأحوال؛ لقد ساق التّقرير جملة من الاتّهامات، والأحكام المسبقة، دون وجود أدلّة حقيقيّة و كافية، وإنّ "الجيش الوطني السّوري" يطالب منظّمة "هيومن رايتس ووتش" بمراجعة التّقرير، وسحبه والاعتذار منه لما يحمله من مغالطات تتنافى مع قِيَم المنظّمة ورسالتها.

وإنّنا في الجيش الوطني؛ لا ننفي في الوقت ذاته حصول بعض الانتهاكات الفرديّة المحدودة، التي جرى متابعتها، والتّحقيق فيها، ومحاسبة مرتكبيها، ونؤكّد هنا أنّ بعض وسائل الإعلام والوكالات الدّاعمة لميليشيا "PYD" الإرهابية تحاول تضخيمها، بل وتلفيق اتّهامات لنا، واستحضار صور لجرائم في مناطق أخرى، وادّعاء حصولها في منطقة عمليّات "نبع السّلام" لتشويه صورة مقاتلينا، وحرف الأنظار عن الجرائم التي تقوم بها ميليشيا "PYD"لإرهابيّة.

ثمّ إنّنا في الوقت ذاته نعلن استعدادنا للتّعاون مع منظّمة "هيومن رايتس ووتش" وغيرها من المنظّمات الإنسانيّة والحقوقيّة، لمتابعة أيّ تجاوز وانتهاك، ومحاسبة المتورّطين فيه في حال ثبوت تورّطهم بكلّ حزم و شفافيّة؛ انطلاقاً من القِيم والمبادئ التي أُسِّس عليها الجيش الوطني السوري، وانطلاقاً من تعهّده بحماية حقوق الإنسان والأقليّات، والتزامه

بجميع القوانين والمواثيق والصّكوك الدوليّة ذات الصّلة، والتي عمل الجيش الوطني على تأكيدها، ضمن بياناته الرّسمية، وجرى توجيه العناصر للامتثال بها.

حيث أكّد الجيش الوطني عبر رئاسة الأركان[٢] التزامه بإعلان الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بشأن "حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليّات قوميّة أو إثنيّة وإلى أقليّات دينيّة ولغويّة".

إضافة إلى التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتّفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، والاتّفاقية الدّوليّة للقضاء على جميع أشكال التّمييز العنصري، والعهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، والعهد الدّولي الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة الاجتماعيّة والثّقافيّة، والإعلان المتعلّق بالقضاء على جميع أشكال التّعصب والتمييز القائِمَين على أساس الدين أو المعتقَد، واتّفاقيّة حقوق الطّفل، وكذلك الصّكوك الدّوليّة الأخرى ذات الصّلة التي اعتُمدت على الصّعيد العالمي أو الإقليمي، بصفتها جزءاً لا يتجزّأ من تنمية المجتمع السّوري، والتي تضمن بناء عقد اجتماعي متوازن لسوريا المستقبل داخل إطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون.

متعهداً بحماية وجود الأقليّات وهُويّتها القوميّة أو الإثنيّة، وهُويّتها الثّقافيّة والدّينيّة واللّغويّة، وبتهيئة الظّروف الكفيلة بتعزيز هذه الهُوية.

كما أصدر جيشنا في هذا الصّدد "مدوّنة قواعد سلوك" تحت عنوان "مقاتل لا قاتل"[٣] لتحديد وضبط سلوك الجيش الوطني وقِوى الأمن في تأدية واجباتهم، وضمان حقوق الإنسان وعدم التّمييز تحت سقف القانون وعلى وفق الشّرائع السماويّة والمواثيق الدّولية، حيث جرى خلالها تحديد قواعد استخدام السّلاح والتّدرج في ذلك، وتأكيد ضرورة الحفاظ على حياة المدنيّين، والحفاظ على الممتلكات العامّة والخاصّة والمعالم التّاريخيّة ودور العبادة، بما يتوافق مع اتّفاقية لاهي لعام١٩٥٤م، كما ضبطت المدوّنة طريقة التّعامل مع الأسرى بما يتوافق مع اتّفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م، ودخلت المدوّنة حيّز التّنفيذ مباشرة، وشُكِّلت لجنة محاسبة وتحقيق تحال إليها جميع التجاوزات[٤]، التي نؤكّد هنا مجدّداً أنّها تجاوزات وأخطاء فرديّة سنسعى جَهدَنا للحدّ منها، ولا تعّبر بوجه من الوجوه عن سياسات مؤسّستنا وقِيمها وأهدافها، وأنّ ما جاء في تقرير "هيومن رايتس ووتش" من اتّهام لنا بانتهاكات حقوق الإنسان والتّمييز على أساس عرقي، وممارسة القصف العشوائي، اتّهاماتٌ زائفة تفتقر إلى الدّقّة والموضوعيّة.

---

[٢] حيث أصدرت رئاسة الأركان في الجيش الوطني عدّة بيانات تدعو لحماية المدنيين، وترفض التّمييز على أساس عرقي او قومي اوديني، وتؤكّد التزامها باتّفاقية جنيف ١٩٤٩ وغيرها من الاتّفاقيات ذات الصّلة، انظر البيانات التّالية في القناة الرسمية لهيئة الأركان العامة في الجيش الوطني على الروابط:
https://t.me/Syrna11/77
https://t.me/Syrna11/75
https://t.me/Syrna11/72

[٣] انظر: مدونة قواعد سلوك الجيش الوطني والقوى الأمنية (مقاتل لا قاتل)، القناة الرسمية لإدارة التوجيه المعنوي في الجيش الوطني على الرابط:
https://t.me/tugehaskre/425
كما جرى تعميم المدونة، ونشرها بطرق مختلفة، لضمان وصولها والتقيد بها من قبل عناصر الجيش الوطني، انظر الروابط التالية:
https://t.me/tugehaskre/552
https://t.me/tugehaskre/538
https://t.me/tugehaskre/531
https://t.me/tugehaskre/484
https://t.me/tugehaskre/478
https://t.me/tugehaskre/459
https://t.me/tugehaskre/459

[٤] بيان صادر من وزير الدفاع حول تشكيل لجنة تحقيق ومتابعة للتجاوزات، القناة الرسمية لهيئة الأركان العامة في الجيش الوطني على التيلغرام
https://t.me/Syrna11/85